طبيعة العلاقات الإيرانية العراقية
خلال الفترة (١٩٥٨-١٩٦٣م)

دكتور
وجيه أحمد عبد الكريم
باحث في التاريخ والحضارة

طبيعة العلاقات الإيرانية العراقية خلال الفترة (١٩٥٨-١٩٦٣م)

وجيه أحمد عبد الكريم.
باحث في التاريخ والحضارة.
البريد الإلكتروني: drwagih.3030@gmail.com

ملخص البحث:

تباينت العلاقات الإيرانية العراقية في طبيعتها وخصائصها باختلاف واقع المراحل التاريخية المتعاقبة التي مرت بها هذه العلاقة. بيد أن هذا التباين لا ينفي أنها قد تميزت في العموم باستمرار اقترانها بخاصية الصراع بين الدولتين. خصوصا منذ عام ١٩٥٨م محصلة لتأثير مجموعة متغيرات متفاعلة نبعت من معطيات الواقع العراقي، وكذلك الإيراني. فعلى الرغم من تفوق قدرة الفعل الإيرانية على مثيلتها العراقية، إلا إن إيران "الشاه" استمرت تدرك العراق عائقا أساسيا أمام تحقيق مشروعها الإمبراطوري في عموم الخليج العربي. ومن هنا كان احتوائه وتحجيم تأثير دوره الإقليمي غاية أساسية عمل شاه إيران جاهدا وبكافة الوسائل من أجل تحقيقها.

الكلمات المفتاحية: تاريخ- علاقات- ثورة – حضارة.

The nature of Iranian-Iraqi relations during the period (1958-1963 AD)

Wajih Ahmed Abdel Karim.
Researcher in history and civilization.
E-mail: drwagih.3030@gmail.com

Abstract; The Iranian-Iraqi relations varied in nature and characteristics according to the reality of the successive historical stages that this relationship went through. However, this difference does not negate that it has been characterized in general by the persistence of its association with the characteristic of the conflict between the two states. Especially since 1958 CE as a result of the influence of a group of interacting variables that stemmed from the facts of the Iraqi reality, as well as the Iranian. Despite the superior ability of Iranian action to its Iraqi counterpart, Iran "the Shah" continued to realize that Iraq was a major obstacle to achieving its imperial project throughout the Arabian Gulf. Hence, containing it and limiting the influence of its regional role was a fundamental goal that the Shah of Iran worked hard and with all means to achieve.

Key words: history - relationships - revolution – civilization.

مُقَدِّمَة

شهدت العلاقات الإيرانية العراقية نوعا من التوتر تصاعد بين البلدين مع قيام الثورة العراقية في ١٤ يوليو ١٩٥٨م، خاصة بعد نجاح الثورة بقيادة "عبد الكريم قاسم" في القضاء على النظام الملكي العراقي –الحليف الإيراني في حلف بغداد–، وبدأت إيران منذ الأشهر الأولى للثورة في استغلال عناصر الجوار الجغرافي الطبيعية والبشرية والاقتصادية مع العراق، لتوسيع نفوذها في العراق بطريقة تهدد استقراره، ووحدة شعبه وأراضيه، ولتحقيق مكانة إقليمية رائدة فى المنطقة، ولإضعاف مقومات العراق العسكرية والاقتصادية وانشغاله عن دوره كموازن عربي إقليمي .

جدير بالذكر أن النظام في إيران كان يسير على الأسس نفسها التي كان يتبعها النظام الملكي في العراق، ومن هنا كانت الثورة العراقية محور اهتمام شاه إيران، لخشيته من انتقال عدوى الثورة إلى إيران، كما كان لقطع "عبد الكريم قاسم" علاقاته مع الغرب، وإتباعه سياسة الحياد الإيجابي من الأسباب التي أوجس منها خيفة، بسبب سياسته الغربية، وعضوية إيران في حلف بغداد.

هذا إلي جانب، حصول الأكراد في العراق على بعض المكتسبات فى فترة "عبد الكريم قاسم"، ترك هواجس فى إيران مفادها انتقال تلك المطالب إلى أكراد إيران، لذلك استخدمت إيران هذه القضية فيما يخدم مصالحها بدرجة يمكن من خلالها القول بأن القضية الكردية فى هذه الفترة كانت وسيلة لتصفية الحسابات وإدارة الحروب.

قد كانت قضية ترسيم الحدود، لاسيما فى شط العرب مصدرًا للتوتر بين الدولتين، وقد حاول شاه إيران "محمد رضا بهلوى" استثمار انشغال رجال الثورة العراقية في توطيد نظام الحكم الجديد، وضغط عليهم بوسائل عديدة لإعادة ترسيم الحدود فى شط العرب، وتوترت العلاقات بين البلدين وظلت قضية تحديد الحدود عالقة في العلاقات الإيرانية العراقية، لاسيما حول السيادة على

شط العرب.

من هنا تأتي أهمية هذا البحث في الكشف عن طبيعة العلاقات الإيرانية العراقية، خاصة القضايا العراقية، التي شكلت محور اهتمام الحكومة الإيرانية ومواقفها منها خلال النطاق الزمني للبحث.

انطلاقا من ذلك جاء موضوع البحث بعنوان " طبيعة العلاقات الإيرانية العراقية خلال الفترة ١٩٥٨-١٩٦٣م" وهى الفترة التي صاحبت قيام الثورة العراقية في ١٤ يوليو ١٩٥٨م، بقيادة "عبد الكريم قاسم" وتوليه الحكم إلى أن تم القضاء عليه فى عام ١٩٦٣م، وقد انعكست هذه الفترة المليئة بالأحداث بشكل مباشر أو غير مباشر على طبيعة العلاقات الإيرانية العراقية، وتم تحديد عدد من القضايا العراقية المهمة والتي شكلت محور اهتمام من إيران فى العلاقات الإيرانية العراقية. من هنا جاء تقسيم البحث إلي مقدمة، وثلاث محاور علي النحو التالي:- **المحور الأول:** موقف إيران من الثورة العراقية.**المحور الثاني:** موقف إيران من القضية الكردية في العراق.**المحور الثالث:** قضية شط العرب فى العلاقات الإيرانية العراقية. أما **الخاتمة** فقد احتوت على أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

المحور الأول

الموقف الإيراني من الثورة العراقية (١٤ يوليو ١٩٥٨م)

تميز الوضع العالمي في مطلع الخمسينات بظهور حركات التحرر الوطني، وتعاظم الحركة الثورية العربية، والتي أصبحت أكثر نضوجاً ضد الإستعمار، وتأثر الشعب العراقي بالحركة الثورية في الأقطار العربية، خاصة في مصر، وسوريا، ففي سوريا حدثت سلسلة انقلابات، أما مصر قامت عام ١٩٥١م بإلغاء معاهدة ١٩٣٦م وكان لانتصار الشعب المصري في ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢م، والقضاء على النظام الملكي أثر كبير على الأوضاع في العراق .

هذا في الوقت الذي لم يستطع النظام الملكي في العراق من بناء قاعدة قوية له في الداخل لدعم حكمه، أو اقامة المؤسسات السياسية، فضلا عن سياسته في الاعتماد على الخارج والتوجه نحو الغرب، وارتبط بسياسات الأحلاف بهدف بقائه في السلطة، ونتج عن ذلك أيضًا إخفاقات تضاهى إخفاقاته فى الداخل، وازدادت المعارضة بين جميع شرائح المجتمع، وقد شكل السخط المتنامى فى الجيش الخطر الأعظم على النظام، مما اضطر الحكومة للتوجه نحو دكتاتورية عسكرية جلبت نهايتها على يد تنظيم الضباط الأحرار الذين قاموا بالثورة على النظام الملكى[(١)]". والإعلان عن حكومة جديدة يترأسها العميد عبد الكريم قاسم كرئيس للوزراء[(٢)] ، وتعيين عبد السلام عارف نائباً

(١) تلار على أمين: موقف تركيا من القضية الكردية فى العراق ١٩٣٧-١٩٧٥م، مطابع وزارة الثقافة حكومة إقليم كوردستان، السليمانية، ٢٠١١م، ص ص ٢٠٨-٢١٠.

(٢) ولد في عام ١٩١٤م، والتحق بالكلية العسكرية في عام ١٩٣٤م، وتخرج منها في عام ١٩٣٤م برتبة ملازم ثان، وصل إلى رتبة زعيم في عام ١٩٥٥م، وترفع إلى رتبة لواء ركن في عام ١٩٥٩م، ثم إلى رتبة فريق ركن في يناير ١٩٦٣م، أعدم بعد انقلاب فبراير ١٩٦٣م . **انظر** أوريل دان: العراق في عهد قاسم، تاريخ سياسي ١٩٥٨-١٩٦٣م، ترجمة وتحقيق جرجيس فتح الله، منشورات الجمل، بيروت، ٢٠١٢م، ص ص ٣٤-٣٦ .

لـه[١]. حيث قام بتلاوة البيان الأول للثورة، في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٧٧ هجرية، الموافق لليوم الرابع عشر من شهر يوليو سنة ١٩٥٨، إذ جاء فيه أن الحكم يجب أن يعهد إلى حكومة تنبثق من الشعب وتعمل بوحي منه وهذا لا يتم إلا بتأليف جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة وترتبط برباط الأخوة مع الدول العربية والإسلامية وتعمل بمبادئ الأمم المتحدة وتلتزم بالعهود والمواثيق وفق مصلحة الوطن وبقرارات مؤتمر باندونج. وعليه فإن الحكومة الوطنية تسمى منذ الآن (الجمهورية العراقية) [٢]. الأمر الذي يتضح من خلاله أن النظام الجديد فى العراق اتبع سياسة خارجية جديدة، فضلاً عن عدم تحديد موقف العراق من حلف بغداد[٣]، وإنما ذكر أن العراق "ملتزم بالعهود والمواثيق وفق مصلحة الوطن" وقد وضع هذا النص لعدم إثارة دول حلف بغداد، ومن ثم منعها من الهجوم على العراق وإسقاط ثورته .

اللافت للنظر أن الثورة العراقية واكبت اليوم الذى كان ممثلى الدول الأعضاء فى حلف بغداد يتهيأون فيه لاستقبال الوفد العراقي في تركيا، لبحث قضايا الحلف قبل التوجه إلى لندن لعقد الدورة الاعتيادية للحلف، إلا أنهم اجتمعوا

(١) عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج١ ،المؤسسة العربية، بيروت، ط٢ ، ١٩٨٩م، ص٩٠٩.

(٢) ليث عبد الحسن الزبيدى: ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م فى العراق، ط٢، اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨١م، ص ص ١٦١-١٧١ .

(٣) حلف بغداد هو أحد الأحلاف التي شهدتها حقبة الحرب الباردة، أسس عام ١٩٥٥ للوقوف بوجه المد الشيوعي في الشرق الأوسط، وكان يتكون إلى جانب المملكة المتحدة من العراق وتركيا وإيران وباكستان.والولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة فكرة إنشاء هذا الحلف حيث وعدت بتقديم العون الاقتصادي والعسكري للأعضاء، ولكنها لم تشارك فيه بشكل مباشر وإنما وكلت بريطانيا بالقيام به. متاح علي الموقع الالكتروني:-
- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D9%84%D9%81

لبحث وضع الثورة وأثرها في دولهم ومسئوليات هذه الدول تجاه هذه الأحداث، وتوصلوا إلى قرار للقيام بعمل ما لإنقاذ الحكم فى العراق، وعدوا الثورة منذ اليوم الأول بأنها صنيعة سوفيتية(١).

وقد حث "الباى ميشيل" –الملحق العسكري الإسرائيلي فى أنقرة– رئيس أركان الجيش التركي على التعاون مع إيران من أجل إعادة النظام الملكى فى العراق مبينًا أن إسرائيل ستقصم عرى الوحدة بين سورية ومصر وأن الأردن سيكفل من بريطانيا وأن لبنان سيكفل من الولايات المتحدة(٢). وتم الإتفاق علي توقيع إتفاقية للتعاون الاستخباراتى بتشجيع الولايات المتحدة للسيطرة على الأوضاع فى العراق بين تركيا وإيران وإسرائيل(٣).

من الطبيعي أن نجاح الثورة في العراق كان له أثر علي الشعب الإيراني، الأمر الذي جعل الحكومة الإيرانية تخشي من انتقال عدوى الثورة إلى طهران وتغيير نظام الحكم فيها، خاصة أن النظام الإيراني كان يسير على نفس المبادئ التى كان يتبعها النظام الملكي في العراق. حيث نشطت أحزاب المعارضة الإيرانية في نقد النظام الحاكم والوضع الاقتصادي المتردي، وكان على رأس هذه الأحزاب مجموعة من الضباط العسكريين المثقفين، بالإضافة إلى أن النواب فى البرلمان الإيراني الذين يتمتعون بسمعة طيبة، كانوا فى

(١) فاضل حسين: سقوط النظام الملكى فى العراق، ط٣، منشورات مكتبة آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٦م، ص ٦ .

(٢) أحمد نورى النعيمى: السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٥م، ص ٢٨٧ .

(٣) تلار على أمين: موقف تركيا من القضية الكردية فى العراق ١٩٣٧-١٩٧٥م، سبق ذكره، ص ٢١٦ .

الأصل قادة فى الجيش وكان بعضهم قد ناصر حركة "محمد مصدق"[١] حين قيامها، وكان لزامًا على السلطات الحاكمة في إيران أن تفعل شيئًا لتأمين مركزها حتى لا تتعرض لمصير يُشبه مصير الأسرة الملكية فى العراق[٢].

وقد شهدت العلاقات الإيرانية العراقية تدهورًا مطردًا بسبب الثورة العراقية، فمع قيام النظام الجمهوري القومي المعادي في العراق – من وجهة النظر الإيرانية– فقدت إيران حليفًا هامًا في نطاق حلف بغداد، ووجدت نفسها معرضة لخطر المشاكل الكردية في الجنوب الغربي والمشاكل العربية في الشمال الغربي، وأيقنت إيران أنه لم يعد هناك إمكانية للتوصل إلى أي تسوية مبكرة أو حل طويل الأمد بشأن النزاعات الحدودية بينها وبين العراق، أو أي تعاون في مسائل الري والحركة القبلية، وبذلك تكون إيران قد فقدت هذه الفرص الضئيلة أكثر من أي وقت مضى بشأن إمكانية التوصل إلى أي تسوية تكون أكثر موائمة في المسائل العالقة بين البلدين[٣].

وصل رد الفعل التركي والإيراني إزاء الثورة فى العراق إلى حد الإعداد لاتخاذ إجراء عسكرى ضد العراق من أجل إجهاض الثورة، واستدعت تركيا قواتها المسلحة استعدادًا للهجوم على العراق، وقد رصدت العراق تحركات عسكرية تركية وإيرانية بالقرب من الحدود العراقية لكل منهما لغرض الإخلال بالأمن العام فى العراق، وعليه طلبت مديرية الأمن العام فى بغداد من متصرفية لواء

---

(١) محمد مصدق "١٨٨٢-١٩٦٧م" تولى رئاسة الوزراء في إيران عام ١٩٥٠م، تسببت قراراته في تأميم شركات النفط في إزاحته بانقلاب عليه استطاعت المخابرات الأمريكية والبريطانية تدبيره في ١٩٥٣/٨/١٩م، **انظر** هوما كاتوزيان: مصدق والصراع على السلطة فى إيران، ترجمة الطيب الحصى، دار جداول للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠١٤م.

(2) F.R.U.S: 1958-1960, V. XII, No. 247, Telegram from Embassy in Iran to department of state, Tehran , Augest 14 ,1958, P. 340 .

(٣) مظفر عبد الله أمين: الصراع العربى الفارسى، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٣م، ص ٣٤٦.

الموصل مراقبة الحدود مراقبة دقيقة وتكليف ضباط أمن لهذ المهام، وبث العيون داخل حدود الدولتين وذلك لمعرفة التحركات العسكرية واتصالات سكان المناطق الحدودية من تركيا وإيران ومحاولات جيوشهما التدخل فى الحدود العراقية(١).

ولأخذ الغطاء الدولى أخبرت تركيا الولايات المتحدة بالخطة العسكرية، وطلبت منها دعمًا جويًا، غير أن الولايات المتحدة وبالاتفاق مع بريطانيا لم تؤيد فكرة التدخل العسكري للأسباب التالية(٢):-

١-استحالة الدفاع عن الموقف التركي والإيراني أمام الرأي العام العالمي .

٢-احتمالية أن يؤدى التدخل العسكري إلى توحيد الجبهة العراقية تحت القيادة الجديدة .

٣-أن الموقف الأفضل هو الانتظار ومراقبة التطورات وتعزيز الموارد داخل البلاد لصالح الغرب والتي من الممكن أن تؤدى في المستقبل إلى إحداث تغيير معين، وضربت مثالاً على ذلك بحالة "مصدق في إيران" .

وقد هددت روسيا كل من إيران وتركيا بعدم التدخل فى المسألة العراقية، وبعثت برسالة تحذير لكلا البلدين كى يتخليا عن الخطة التى أعدت للهجوم على العراق، وقد أدى هذا التهديد بالإضافة إلى عدم تحمس الولايات المتحدة الأمريكية لفكرة الغزو العسكري إلى تراجع تركيا وإيران عن التدخل العسكري في المسألة العراقية مؤقتًا(٣).

ولدراسة مستجدات الأوضاع التي خلفتها الأحداث الأخيرة فى العراق اجتمع

---

(١) المرجع السابق، ص ٢١٤ .

(٢) خليل ابراهيم الزوبعى: العراق فى الوثائق البريطانية "١٩٥٨-١٩٥٩م" ترجمة عبد الوهاب القصاب، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠م، ص ٣٢ ؛ نوري عبد الحميد العاني، علاء جاسم الحربى: تاريخ الوزارات الجمهورية في العهد الجمهورى "١٩٥٨-١٩٦٨"، ج٢، ط٢، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٥م، ص٣٠٢.

(٣) الأهرام: عدد ٢٦١٥٩، ١٩٥٨/٧/٢٦م، ص ٢ .

ممثلى دول حلف بغداد باستثناء العراق فى لندن، بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٥٨م، واشتركت الولايات المتحدة فى هذا الاجتماع، وتعهدت بالدفاع عن دول حلف بغداد، وقد صدر بيان ختامى لهذا الاجتماع تضمن ما يلي[١]:-

١-اطمئنان حكومات دول الميثاق الإقليمية بتعهدات الولايات المتحدة بالتزام مباشر تجاه دول الميثاق فى ترتيبات الأمن الجماعي والدفاع عنهم .

٢-قررت دول الميثاق الاعتراف بالنظام العراقي الجديد ووجوب تبنى سياسة (انتظر وراقب) بعد الاعتراف بالحكومة العراقية الجديدة، وإذا أظهرت الحكومة العراقية الرغبة فى استمرار عضويتها فى الميثاق فإن محادثات إضافية يجب أن تتم .

بعد استقرار أوضاع العراق وتطمينات الحكومة العراقية للدول المجاورة والصديقة، بدأ اعتراف العديد من دول العالم بالنظام الجديد فى العراق، وتحت هذه الضغوط الدولية عدلت إيران موقفها من الثورة، وفى ٣٠ يونيو ١٩٥٨م، اعترفت الحكومة الإيرانية بالنظام العراقى الجديد[٢].

على الرغم من اعتراف إيران بالنظام الجديد فى العراق، إلا أنها ظلت تنظر بعين الريبة والتخوف تجاه ذلك النظام، وعدت ذلك النظام امتدادًا للأنظمة الثورية التى جاءت إلى الحكم على أنقاض الأنظمة الملكية، وشعرت إيران بقلق كبير من ازدياد نفوذ الحركة الشيوعية فى العراق، وخشيت أيضًا من اتساع نفوذ الاتحاد السوفيتى فى المنطقة، ومما زاد من خوف الشاه من الوضع فى العراق هو ظهور زعماء حزب توده -الحزب الشيوعى الإيرانى-

(١) مؤيد الونداوى: وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ فى ملفات الحكومة البريطانية، ط١، المكتبة العالمية، بغداد، ١٩٩٠م، ص ٢٣٩ .

(2) F.O. [371/134217-0015], "Shah Of Iran Expresses Opinion On Recognising New Iraqi Regime" Telegram from British Embassy, Tehren to Foreign Office, July 31, 1958 .

فى العراق جنبًا إلى جنب مع قادة الأحزاب الشيوعية العربية[١].

شهدت المدة التى أعقبت الاعتراف الإيرانى بالعراق تطورًا فى العلاقات، حيث انعكست بعض الأحداث السياسية التى شهدتها الساحة العراقية على العلاقات العراقية الإيرانية، وتم التعبير عن هذا القلق الإيراني في تعليق لاذع في الصحافة الإيرانية، بالإضافة إلى بعض من الإثارة والتحريض من أجل اتخاذ إجراءات انتقامية ضد العراق .

فعلى سبيل المثال تسببت مزيد من التصريحات الإيرانية العدائية في نشوب الكثير من الغضب الذي جعل السلطات العراقية تصدر قرارًا فى ٢ أغسطس ١٩٥٨م، بإعادة تسمية الخليج الفارسي باسم "الخليج العربي" فى المكاتبات الرسمية الداخلية والدولية، وذلك إلى حد قطع الاتصالات في الخارج مع البلاد التي تستمر في استعمال الاسم القديم، وقدمت الحكومة الإيرانية عن طريق سفارتها في بغداد مذكرة احتجاج للسلطات العراقية عن هذا التصرف، كما قامت الصحافة الإيرانية بهجوم حاد علي رموز الثورة في بغداد، وإثارة مشاعر الجماهير الإيرانية ضد العراق، ولم تكتف بهذا بل هاجمت الجمهورية العربية المتحدة متهمة إياها بتحفيز حكومة العراق لاتخاذ هذه الخطوة[٢].

في ٩ نوفمبر ١٩٥٨م، طلب وزير الخارجية العراقي من القائم بالأعمال الإيراني في بغداد الحصول على بيان بخصوص رؤية حكومته للقضايا محل النزاع؛ وتساءلت صحيفة "كيهان" الإيرانية حول احتمالية أن تكون حكومة العراق جاهلة تمامًا لدرجة عدم درايتها بالقضية الإيرانية، أو أن هذا الموقف ليس سوى حيلة أخرى مملة من أجل تأجيل التوصل إلى أي تسوية بين

(١) هونة رستم فتاح: السياسة الأمريكية تجاه الحركة الشيوعية فى العراق ١٩٥٨-١٩٦٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠١٥م، ص ١١٠ .

(٢) الأهرام: عدد ٢٦١٦٥، ١٩٥٨/٨/٢م، ص ١ ؛ جمال زكريا قاسم: العلاقات العربية الإيرانية، معهد البحوث و الدراسات العربية ،١٩٩٣م، القاهرة، ص ١٤٣ .

الدولتين[١].

من ناحية أخرى لم يصدر أي رد فعل إيرانى حول قرار حكومة العراق في ١٨ نوفمبر ١٩٥٨م، بإلغاء القنصليات الأجنبية، باستثناء تلك الموجودة في بغداد والبصرة والقنصلية الإيرانية في كربلاء، على الرغم من أنه يوجد في إيران قنصليات عراقية في كرمانشاه وخرمشهر وعبادان بالإضافة إلى طهران[٢].

على الرغم من أن الهدف الحقيقي لفكرة غلق القنصليات في العراق قد يكون توقع توسيع التمثيل الروسي والجمهورية العربية المتحدة لدى العراق، إلا أن الحكومة الإيرانية قررت الإذعان لتصفية مكاتب القنصليات الخاصة بها في السليمانية والموصل والنجف، ولكنها أوضحت في نفس الوقت أن غياب القنصلية الإيرانية في السليمانية سوف يتسبب في صعوبات لكل من الحكومتين، وخاصة للعراقيين في أوقات الهجرة نصف السنوية للقبائل الكردية بين العراق وإيران، ومع ذلك أعلنت إيران أن هذا القرار قد أكد الانطباع القائم حول تلك السياسات التي لا تراعي الجيرة من الجانب العراقي، وقد ترد الحكومة الإيرانية بالمثل[٣].

كان عدد العراقيين فى إيران حسب إحصاء عام ١٩٥٧م، هو "٢٧٤٨" شخصًا، ومعظمهم كانوا مقيمين فى الأحواز ويعملون فى الزراعة والتجارة، فى حين بلغ عدد الجالية الإيرانية فى العراق حوالى ١٢.٠٠٠ إيرانى فى عام ١٩٥٨م، وكان هذا العدد مبعث قلق للحكومة العراقية، حيث خشيت أن تستغله إيران فى إثارة أعمال الفوضى وترويج الشائعات ووضع العراقيل أمام الحكومة العراقية الجديدة، هذا بالإضافة إلى الزوار من إيران الذين يزورون العراق كل عام بقصد زيارة العتبات المقدسة، والذين بلغ عددهم فى عام

(1) F.O. [371/133113], No. 526, Telegram from British Embassy, Tehren to Foreign Office, November 11, 1958
(2) Ibid: No. 756, Telegram from British Embassy, Tehren to Foreign Office, November 20, 1958 .
(3) Ibid .

١٩٥٨م حوالى (٤٧٣٧٩) شخصًا، وكانت لزيارتهم فوائد مادية للعراق، إلا أن توتر العلاقات بين البلدين دفع بالحكومة الإيرانية إلى منع سفر الزوار الإيرانيين إلى العراق، الأمر الذي أثر على اقتصاديات العراق ودفع بالحكومة العراقية إلى توجيه مذكرة إلى الحكومة الإيرانية تتضمن "إذا لم ترفع إيران هذه القيود خلال مدة معقولة فإن الحكومة العراقية ستضطر لوضع قيود مشابهة تجاه إيران في الحقلين الاقتصادي والتجاري"(١).

ومع ذلك فإن الحكومة الإيرانية لم تشجع الزوار الإيرانيين على زيارة العتبات المقدسة في العراق، وأشارت بعض الصحف الإيرانية إلى احتمال صدور فتاوى من رجال الدين بمنع مثل هذه الزيارات(٢).

أرجعت الحكومة الإيرانية هذا القرار لازدياد الدعاية المضادة لإيران، والموجهة من راديو بغداد، فعلى الرغم من الاعتراف الإيراني بالحكومة العراقية الجديدة، إلا أن ذلك لم يمنع "عبد السلام عارف"(٣) (٤) من مهاجمة إيران في إحدى خطبه قائلاً: إنه على الشعب الإيرانى أن يخرج من غفلته للانتفاضة على حكامه، وشجع الإيرانيين للقيام بثورة مشابهة للثورة العراقية، فترك ذلك أثرًا سيئًا على الحكومة الإيرانية؛ مما جعل العلاقات بين البلدين تنحو منحى جديدًا فى تبادل الإتهامات، وأرسلت إيران احتجاجًا شديد اللهجة إلى الحكومة

(١) قحطان أحمد سليمان : السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨م إلى ٨ شباط ١٩٦٣م، مكتبة مدبولى، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ص ٣٢٨-٣٢٩.

(٢) عبد النافع محمود: ظاهرة عدم الاستقرار السياسى فى العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٣م، ص ٧١.

(٣) ولد في عام ١٩٢١م، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في حكومة عبد الكريم قاسم بعد الثورة العراقية، أصبح رئيس الجمهورية في عام ١٩٦٣م، قتل في حادث تحطم مروحية في منطقة البصرة عام ١٩٦٦م، **انظر** أحمد فوزى: عبد السلام محمد عارف سيرته ومحاكمته، الدار العربية، بغداد، ١٩٨٩م، ص ص ١١١-١٢١ .

(٤) الأهرام: عدد ٢٦٢٩٥، ١٩٥٨/١٢/١٠م، ص ٢ .

العراقية لوقف الدعاية المغرضة ضد إيران والتي تهدف إلى إثارة القلاقل والإضطرابات في الوضع الداخلى الإيرانى[١].

لم تكتف إيران بذلك فحسب بل ظل السافاك –جهاز الأمن الإيرانى– يترقب العائدين إلى إيران من العراق، ويتابعهم عن كثب خوفًا من تسرب الأفكار الثورية إلى إيران مع العائدين من العراق[٢].

ونتيجة لتراكم الخلافات بين البلدين لم يصل إلى العراق أي زائر إيرانى في عام ١٩٥٩م، وفى الأعوام "١٩٦٠م، ١٩٦١م،١٩٦٢م" كان عددهم على التوالى (١٥٢) و(١١٧٠) و(٨٤٤٩) زائر[٣].

مع بداية عام ١٩٥٩م، بدأت السياسة الخارجية لـ "عبد الكريم قاسم" تتسم بعدم الثبات والسير فى نهج واضح، حيث وجد "قاسم" نفسه بأنه لم يعاد "عبد الناصر" وحده، وإنما شمل جيرانه تركيا وإيران، عندما أقام علاقات مع الاتحاد السوفيتى، إضافة إلى ضغوط الشيوعيين والوحدويين وغيرهم من فئات الوطنيين، واتهامهم لـ "عبد الكريم قاسم" بولائه للغرب، كل هذا أدى إلى إنسحابه من حلف بغداد فى يوم ٢٤/٣/ ١٩٥٩م[٤].

ومنذ انسحاب العراق من حلف بغداد بدأ التوتر يزداد بين الشاه وعبد الكريم قاسم، إلى درجة أنه كان يلقى كلمات تسىء إلى الشاه ويتهمه بالاستعمار ويشن حربًا إعلامية ضد إيران[٥].

---

(١) الأهرام: عدد ٢٦٢٩٥، ١٠/١٢/١٩٥٨م، ص ٢ .

(2) F.O. [371/140683-0088], "Iranian Policy Towards Iraqi Kurdistan", from Tehren to Foreign Office, June 8, 1960 .

(٣) قحطان أحمد سليمان: السياسة الخارجية العراقية، سبق ذكره، ص ٣٢٣ .

(٤) محمد حسن العيدروس: العلاقات العربية الإيرانية فى عهد الأسرة المازندارية ١٩٢١–١٩٧١م، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ص ٣١٣–٣١٤ .

(٥) مجيد خدورى: العراق الجمهورى: الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤م، ص ٢٤٦ .

الأمر الذى دفع الولايات المتحدة إلى توقيع اتفاقية عسكرية دفاعية مع إيران فى مايو ١٩٥٩م، نظرا لخطورة ظهور الحركة الشيوعية فى العراق على نظام الشاه، الذي طلب المساعدة والدعم الأمريكي العسكري لبلاده، ضد أى تهديد عسكري خارجي محتمل سواء كان من الاتحاد السوفيتي أو من النظام الجديد فى العراق(١).

تعهدت الولايات المتحدة من خلال هذه الاتفاقية بتوفير كافة الظروف الملائمة من أجل إشراك إيران الكامل فى النشاطات العسكرية الأمريكية فى الشرق الأوسط، وقد هيأت الولايات المتحدة لهذا الهدف إعداد بعض القواعد العسكرية الإيرانية لاستخدامها قواعد للقوات الأمريكية، كما تم إرسال الكثير من الخبراء الأمريكيين إلى المناطق الشمالية من إيران، وإلى المناطق القريبة من الحدود الإيرانية العراقية بهدف مراقبة المناطق الحدودية مع الاتحاد السوفيتي والعراق، والتحسب لأى تحرك شيوعى معادى فى المنطقة(٢).

ولأجل مستجدات الأحداث فى العراق وخصوصًا بعد انسحاب العراق من حلف بغداد، وضعت إيران خطة عسكرية عرفت باسم "الخطة الخضراء" أقرت بموجبها القضاء على الحكم الجمهوري فى العراق من خلال انقلاب عسكرى يتم تحت إشراف جهاز السافاك، وكانت مهمة جهاز السافاك الرئيسية تقوم على تأليب رجال العهد الملكى وإثارة زعماء الشيعة العراقيين ضد الحكومة العراقية، إلا أن الجهود التى بذلها جهاز السافاك لم تثمر عن شىء، ذلك لأن "عبد الكريم قاسم" تقرب من الشيعة ونجح فى كسب ودهم، أما ما يخص

(١) روح الله رمضانى: سياسة إيران الخارجية ١٩٤١-١٩٧٣م، ترجمة على حسين فياض و عبد المجيد حميد جودى، دن، البصرة، ١٩٨٤م، ص ٣٠٤ .

(٢) هونة رستم فتاح: السياسة الأمريكية تجاه الحركة الشيوعية فى العراق ١٩٥٨-١٩٦٨م، سبق ذكره، ص ١١٠ .

أنصار الملكية[١] فقد كانت تعانى من التفكك والتشرذم نتيجة التصفية الدموية التي تعرض لها أفراد العائلة المالكة على أيدي رجال الثورة، وهروب عدد كبير من مؤيدى الثورة إلى خارج العراق[٢].

أدى اعتراف إيران رسميًا بإسرائيل في ١٩٦٠/٧/٢٦م، إلى ردود فعل قوية في العراق على المستوى الرسمي والشعبي، حيث شجبت الحكومة العراقية هذا الشكل الجديد من التقارب بين إيران وإسرائيل؛ لأن إيران دولة مسلمة بغض النظر عن الخلافات العراقية الإيرانية، واعترافها بإسرائيل يتناقض مع ما تمليه روابط الدين والتاريخ، كما استنكر الرأي العام العراقي إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، أيضًا شنت الصحافة العراقية حملات شديدة على حكومة الشاه لنفس السبب، ومع ذلك لم يمنع هذا الرفض العربي من استمرار إيران في علاقتها مع إسرائيل[٣].

وهكذا لم تظهر تلك العلاقات العراقية الإيرانية غير الودية أي إشارة للتحسن على الإطلاق، ففضلاً عن مسألة التعاون، بدا أيضًا أن احتمالات استعادة التوافق بعيدة في ظل هذه الظروف، وفي هذا السياق أخذت إيران تراقب المشهد العراقي المضطرب بقلق ونفور متزايد، وتبحث كافة الوسائل المتاحة

---

(١) وقد لجأ إلى إيران عدد من أعوان العهد الملكي من الأكراد عقب الثورة، وخلال أعمال العنف التي سادت العراق بعد حركة "الشواف*" غادرت أعداد أخرى من الأغوات والإقطاعيين العراق إلى إيران، وأقامت لهم سلطات الحدود الإيرانية معسكرات خاصة بهم وزودتهم بالأسلحة واتخذت منهم أداة دعائية ضد العراق، وقدر عددهم بخمسة آلاف لاجىء، وقدرها البعض بعشرين ألف لاجىء. أنظر: قحطان أحمد سليمان: السياسة الخارجية العراقية، سبق ذكره، ص ٣٤٠ .

(2) F.O. [371/141042], No. 1685, Telegram from British Embassy, Tehren to Foreign Office, October 15, 1959 .

(٣) نورى عبد الحميد العانى: تاريخ الوزارات العراقية فى العهد الجمهورى، سبق ذكره، ص ص ١٦٢-١٦٣ ؛ موشيه اليعازر: العلاقات السرية بين إيران وإسرائيل فى عهد محمد رضا بهلوى، ترجمة دار الجليل للترجمة والنشر، عمان، ٢٠٠٠م، ص ١٢٩ .

لاتخاذ التدابير المضادة، وبالإضافة إلى الاختراق السوفيتي في أفغانستان في الشرق، أيقن الإيرانيون أن هناك تهديد مماثل – إن لم يكن أكثر خطورة – في الغرب؛ ولذلك أخذوا يلقون باللوم على القومية العربية والرئيس "عبد الناصر"، ووصفته إيران بأنه يمثل الأداة البديهية للكرملين في الشرق الأوسط، ورأت الصحافة الإيرانية أن الحماية من الضغط المصري هي أمر مطلوب على حساب نمو التأثير الشيوعي في العراق(١).

(1) F.O. [371/170384-001], No. 181, from Tehren to Foreign Office, "Iranian Government Concerned Over Iraqi Relations With Egypt", February 25, 1963 .

المحور الثاني

موقف إيران من القضية الكردية فى العراق ١٩٥٨-١٩٦٣م

شهدت الأعوام التى تلت عام ١٩٥٨م، تباينًا حادًا حيث فترة علاقات ودية وتعاون بين "عبد الكريم قاسم" لم تستمر أكثر من عامين، أعقبتها فترة خلافات جذرية أدت إلى صدام قوى انتهى بثورة أو تمرد كردى فى عام ١٩٦١م، فى شمال العراق، وكانت لكل فترة أسبابها(١).

جدير بالذكر أن الثورة العراقية بطابعها المعادي للإستعمار حظي بتأييد جماهير الكرد للثورة ولقائدها "عبد الكريم قاسم"، واستبشر الكرد بهذه الثورة، إذ خرجت جماهير كردستان العراق فى اليوم الأول من قيام الثورة فى مظاهرات حاشدة تحت قيادة الحزب الوطنى الكردستانى(٢) لمساندة الثورة وتأييدها فى السليمانية وكركوك وأربيل ودهوك وزاخو وكويسنجق(٣).

حاول النظام الثورى الجديد فى العراق فى بداية حكمه أن يتفادى أى خطر أو معارضة تعرض مسيرته للارتباك؛ لذا أوجد نوعًا من الانفتاح النسبى على جميع القوى السياسية والشعبية، ولاسيما ما يتعلق بالأكراد، وبدوره أكد "عبد الكريم قاسم" على الأخوة الكردية وأشار إلى ضرورة الاعتراف بالحقوق القومية للكرد، ومن جانبها حاولت الحكومة الجديدة جذب الفئات والقوى السياسية كافة

---

(١) سمر فضلاً عبد الحميد: أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم ١٩٥٨-١٩٦٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ٢٠١٥م، ص ص ١٣٣-١٣٥ .

(٢) تأسس الحزب في العراق اقتباسًا وتأثرًا بنظيره الحزب الديمقراطى في إيران في ١٦ أغسطس ١٩٤٦م، دعا الحزب إلى تأسيس ديمقراطية شعبية في العراق والتمتع بالحكم الذاتى للشعب الكردى ضمن الجمهورية العراقية، كما دعا إلى تأميم النفط والثروة النفطية. **انظر** محمود رزوق أحمد: الحركة الكردية فى العراق دور البارزانيين فى طريق الحكم الذاتى ١٩١٨-١٩٦٨م، المعتز للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١٤م، ص ١٤٤.

(٣) تلار على أمين: موقف تركيا من القضية الكردية فى العراق ١٩٣٧-١٩٧٥م، سبق ذكره، ص ٢٢٠ .

إلى جانبها ومن بينهم الكرد بطبيعة الحال، إذ قامت بمجموعة خطوات أحادية منها اختيار شخصين كرديين مستقلين فى التشكيلة الوزارية الجديدة، وهما "محمد صالح محمود" وزيرًا للصحة، و "مصطفى على" وزيرًا للعدل(١).

وفى محاولة لكسب تأييد الأكراد أصدرت الحكومة أمرًا بالإفراج عن عدد من المعتقلين السياسيين الكرد، وبادر "عبد الكريم قاسم" إلى إصدار العفو عن البارزانيين عما قاموا به من أعمال، وشمل العفو "مصطفى البارزانى"(٢) ورفاقه، وقامت الحكومة العراقية بتسهيل عودة البارزانيين من الاتحاد السوفيتى إلى العراق، وسمحت للبارزانى بممارسة النشاط السياسى فى شتى أرجاء العراق(٣). وذلك بموجب الدستور العراقى الجديد، حيث نص فى مادته الثالثة على أن "يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم، ويُعد العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن، ويقر هذا الدستور حقوقهم ضمن الوحدة العراقية"، وعد هذا الدستور اعترافًا بالأكراد بأنهم قومية لها وزنها وثقلها السياسي في العراق، وشكل نقلة نوعية

(١) عبد الفتاح على يحيى: وثائق عن الحركة القومية الكردية التحررية ملاحظات تاريخية ودراسات أولية، ط١، مؤسسة موكريانى للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٠١م، ص ٦٨ .

(٢) الملا مصطفى البارزانى (١٩٠٣-١٩٧٩م) زعيم كردى من كردستان الجنوبية في شمال العراق، خدم كرئيس أركان الجيش في أول دولة كردية في (مهاباد) في إيران عام ١٩٤٥م، وبعد انهيار جمهورية مهاباد توجه إلى الاتحاد السوفيتى وبقى هناك إلى وقت أن قامت الثورة في العراق ١٩٥٨م . **انظر** عبد الفتاح على يحيى: ملا مصطفى البارزانى قائد الثورة وملهمها، منشورات مركز الأبحاث العلمية والدراسات الكردية، جامعة دهوك، دهوك، ٢٠١٢م، ص ٣٥.

(٣) سعد ناجى جواد: الأقلية الكردية فى سوريا، مركز دراسات العالم الثالث بوزارة التعليم العالى والبحث العلمى، بغداد، ١٩٨٨م، ص ٣٧ ؛ صلاح الخرسان: التيارات السياسية فى كردستان العراق، قراءة فى ملفات الحركات والأحزاب الكردية فى العراق ١٩٤٦-٢٠٠١م، مؤسسة البلاغ، بيروت ٢٠٠١م، ص ٧٢ .

في العلاقة بين الأكراد والحكومة المركزية الجديدة فى بغداد[١]. الأمر الذي جعل موقف الأكراد مؤيد لحكومة الثورة العراقية، مما أسهم في عدم وجود اتصالات بين إيران والقادة الأكراد فى العراق[٢].

وبذلك يُمكن القول بأن الثورة العراقية اتبعت خطًا أكثر تسامحًا مع الأكراد عن النظام الملكى، والذى استخدم سياسة القهر والنفى لإقصاء الأكراد عن حلمهم فى إقامة حكم ذاتى .

اللافت للنظر أن عودة البارزانى ونشاطاته شكل هاجسًا أمنيًا وسياسيًا لدى الحكومة الإيرانية، حيث اعتبر رجوعه خطرًا حقيقيًا عليها، الي جانب نشر الأفكار الدعائية السلبية من القوى الاستعمارية عن رجوع الأكراد إلى وطنهم، بمثابة مؤامرة شيوعية ضد تركيا وإيران، واستمرت تلك القوي فى تشويه الحقائق بمختلف الطرق والوسائل، وجعلت ذلك نوعًا من التدخل السوفيتى فى المنطقة، وبداية لانفصال كردستان عن العراق[٣].

هذا في الوقت الذي كثفت فيه إيران من حملاتها الدعائية ضد عودة المنفيين الأكراد إلى وطنهم، وذلك بهدف عدم انتشار الأفكار الداعية للانفصال في كردستان إيران[٤].

هذا إلي جانب، أن إيران بدأت بالتخطيط مع تركيا وبعض العائلات التركمانية

(1) Tim Niblok, Iraq: The contemporary state, Croom Helm ltd., London, 1982. P. 9 .

صالح جواد كاظم: النظام الدستورى فى العراق، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٠م، ص ٢٤ .

(٢) محمود رزوق أحمد: الحركة الكردية فى العراق، سبق ذكره، ص ص ١٩٠-١٩٥ .

(٣) كاوس قفطان: الحركة القومية التحررية الكردية فى كوردستان العراق ١٩٥٨-١٩٦٤م، وزارة الثقافة بحكومة إقليم كوردستان، السليمانية، ٢٠٠٤م، ص ص ٩٠-٩٣.

(4) Rouhollah K. Ramazani: Iran's foreign policy (1941 – 1973) Astudy of Foreign Policy in Modernizing Nations, Virginia, 1975, P. 401.

بتسليح بعض رؤساء العشائر من كردستان العراق، والذين كانوا موالين للنظام الملكي، وسندًا له فى كردستان، للوقوف ضد النظام الجديد .

ووقع اختيار الدولتين على الشيخ "رشيد لولان[١]" –الزعيم الروحى لعشيرة البرادوست والتى اشتهرت بعدائها للبرازانيين وموالاتها للحكومة فى العهد الملكى– للقيام بعمل مناوىء ضد "عبد الكريم قاسم" وحلفائه البارزانيين، وتمكن "لولان" من الحصول على العتاد والأسلحة من إيران وآوى ضباطًا إيرانيين وأتراكًا يلبسون الملابس الكردية فى بيته لتدريب أتباعه على أساليب حرب العصابات[٢].

بدأ تمرد "رشيد لولان" فى مارس عام ١٩٥٩م، حيث قام أتباعه بمحاصرة مركز "سيده كان"، إلا أن الحكومة العراقية طلبت من "مصطفى البارزانى" حسم الموقف، وتم القضاء على هذا التمرد خلال يومين، وهرب "لولان" ومن معه إلى إيران[٣]. الأمر الذي دفع إيران وتركيا لإستغلال التنوع العرقي فى العراق، وذلك بهدف إثارة الفتنة بين أبناء الشعب العراقي[٤].

فقامت السلطات الإيرانية بالعديد من الإجراءات تمثلت في إلقاء المنشورات الورقية فى المناطق الحدودية المتاخمة، تدعو فيها الأكراد إلى التمرد ضد

---

(١) ولد الشيخ "رشيد لولان في منطقة براد وست محافظة أربيل، وسكن في قرية سيدة كان، له العديد من المريدين في كردستان تركيا وإيران، وقف ضد ثورات البارزانين بجانب الحكومة الملكية، ثم وقف ضد الحكومة الجديدة وضد الإصلاح الزراعى وسلطة البارزانيين؛ انظر دانا ادمز شمدت: رحلة إلى رجال شجعان في كردستان، ترجمة جرجيس فتح الله، ط٢، دار تاراس، أربيل، ١٩٩٩م، ص ١٢٨ .

(٢) صلاح الدين الخرسان: التيارات السياسية فى كردستان العراق، سبق ذكره، ص ص ٢٦٢-٢٦٧ .

(٣) خليل إبراهيم حسين: موسوعة ١٤ تموز الصراع بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين وحلفائهم والقوميين، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٨م، ص ص ١٩٧-١٩٨ .

(٤) جبار قادر: قضايا كردية معاصرة، كركوك، الأنفال، الكرد وتركيا، دار تاراس، أربيل، ٢٠٠٦م، ص ص ٦٤-٦٥ .

النظام العراقي، إلي جانب تهريبها عبر الحدود العراقية الإيرانية ما يقرب من ألف بندقية إلى كردستان العراق، هذا فضلاً عن حملتها الصحفية التى استمرت فى تحريف الحقائق بالمبالغة فى ذكر أعداد القتلى، وضرب اللحمة الوطنية بإشاعة أن فرقة عسكرية عراقية التحقت بالأكراد والشيوعيين وبدأت بقتل مؤيدى "عبد الكريم قاسم" من العرب، بالإضافة إلى رصد مجموعة من الإيرانيين دخلوا العراق قبل فترة وجيزة من هذه الأحداث وبدون جوازات سفر، وثبت اشتراكهم مشاركة فعلية في اندلاع فتنة كركوك(١).

شكلت تلك الأحداث فرصة لـ"عبد الكريم قاسم" أن يعمل علي إضعاف شوكة الشيوعيين، حيث قام بإقصائهم من المراكز الهامة فى الدولة، وبهذا فقد الأكراد أهم حليف لهم يساند تطلعاتهم على الساحة السياسية، ومن ثم لم يتبق فى الساحة العراقية إلا الحركة التحررية الكردية بوصفها قوة ضاغطة على "عبد الكريم قاسم" وكأنه الخطر الوحيد على بقاء حكمه فى العراق، مما دفعه إلى إيجاد وسيلة لضربها وتصفيتها(٢).

وقد أحدثت الحركة الكردية المسلحة فى العراق فى سبتمبر عام ١٩٦١م، وضعًا جديدًا فى العلاقات بين إيران والعراق؛ بسبب وجود الخلافات الحدودية بينهما، ووجود عدد من الأكراد العراقيين اللاجئين إلى إيران، والخوف من تأثر أكراد إيران بهذه الأحداث، وقد راقبت إيران بدايات الحركة أملاً فى إضعاف الطرفين، وهذا ما أكدته الصحافة الإيرانية حيث أشارت إلى أن إيران ترى فى النزاع المسلح بين الأكراد وحكومة "عبد الكريم قاسم" خير وسيلة لإضعاف الطرفين مما يبعد عنها –حسب زعمها– خطر القومية المتنامى فى العراق من جهة، ويجعل "عبد الكريم قاسم" أقل خطرًا على جيرانه وأشد عزلة عن الشعب،

(١) عبد الفتاح على يحيى: التطورات السياسية الداخلية فى العراق ١٤ تموز ١٩٥٨-٨ شباط ١٩٦٣م، دار سبيريز، دهوك، ٢٠٠٧م، ص ص ١٠٤-١١٣ .

(٢) حنا بطاطو: العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٩م، ص ٢٣٣ .

بحيث يسهل إزاحته والتخلص من سياسته، والتى وصفتها بـ "المتقلبة الهوجاء"(١).

وبعد أن حققت الثورة الكردية مرحلة جديدة، من الإنتصارات المتلاحقة على القوات العراقية خلال عام ١٩٦٢م، رأت طهران بأن الأحداث الجارية مناسبة لممارسة الضغط على النظام في العراق من خلال دعم القيادة الكوردية، فحاولت إقامة اتصالات مع الأكراد(٢). عن طريق رجل المخابرات الإيرانى "عيسى سازمان" عندما التقى في كركوك بعضو المكتب السياسى للحزب الديمقراطى الكردستانى "عمر دبابة" لإبلاغه باستعداد إيران للتعاون مع القيادة الكردية ضد "عبد الكريم قاسم"، كما أبدى "سازمان" رغبة حكومته لاستقبال وفد قيادى كردى إلى طهران للتنسيق(٣).

بعد أن قامت الحكومة الأمريكية بعقد عدة جولات من المفاوضات مع الجانب الإيراني لحمله على تأييد حركة الأكراد ومساعدتهم بالأسلحة، وافقت طهران علي دعم ومساندة البارزاني، وذلك بفتح الحدود أمام أتباعه، والحصول علي كافة الإمدادات المطلوبة(٤). مما دفع الحكومة العراقية لتقديم احتجاج رسمي إلى ايران، بهدف الكف عن مساندة الأكراد وتقديم العون لهم(٥). وقد وصف

(١) ماجد عبد الرضا: المسألة الكردية فى العراق إلى عام ١٩٦١م، مكتبة بغداد، بغداد، ١٩٧٠م، ص ص ١١١-١١٢.

(٢) كمال مجيد: النفط والأكراد دراسة العلاقات العراقية الإيرانية الكويتية، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٧م، ص ٤٥؛ إدريس حسين رشيد: المواقف الإقليمية من القضية الكردية فى العراق ١٩١٩-١٩٧٥م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠١٤م، ص ص ١٢٦-١٢٧ .

(٣) سامى شورش: تنوع الكرد فى العراق مدخل إلى السياسة، دار تاراس للطباعة والنشر، أربيل، ٢٠٠٠م، ص ص ٩-١٣ .

(٤) خليل إبراهيم حسين: موسوعة ١٤ تموز، سبق ذكره، ص ٨٨ ؛ على سنجارى: الحركة التحررية الكردية مواقف وآراء، مطبعة خه بات، دهوك، ١٩٧٩م، ص ٧١ .

(٥) ادمون غريب: الحركة القومية الكردية، سبق ذكره، ص ٦١ .

"عبد الكريم قاسم" الدعم الإيراني للحركة الكردية بأن " الثورة العراقية الاجتماعية قد بلغت حدود إيران البلد الغارق في الظلام .... وأن سكان إيران يرون الفرق في الحياة بين العراق وايران..... إن هذه المقارنة وحدها ستشعل فتيل الثورة الإيرانية وستقضي على قواعد الاستعمار البريطاني من جديد"[١].

مما سبق يتضح أن الحركة الكردية في سياق العلاقات الإيرانية العراقية، كانت حافزاً لتقوية الاتصالات بين إيران والقيادة الكردية في العراق، التي حققت مكاسب سياسية وعسكرية عام ١٩٦٢م. إذ تمكن الأكراد من الهيمنة على معظم أنحاء كردستان العراق، وحققت انتصارات مهمة على القوات العراقية، وباتت جميع نقاط الحدود الإيرانية العراقية، وكذلك الحدود العراقية التركية تحت سيطرة الأكراد، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخري، واصلت الحكومة العراقية بفرض الخيار العسكري على الحركة الكردية، حيث ألحقت أضرارًا جسيمة بالبنية التحتية والفوقية والبشرية في كردستان حتي يوم سقوط "عبد الكريم قاسم" في ٨ فبراير ١٩٦٣.

(١) محمد أمين دوغان: الحقيقة كما رأيتها فى العراق، منشورات دار الشعب، بيروت، ١٩٦٢م، ص ١٧١ .

المحور الثالث

قضية شط العرب في العلاقات الإيرانية العراقية

شط العرب عبارة عن مجرى مائى واسع يلتقى فيه نهرى دجلة والفرات عند منطقة "كرمة علي" –المدخل الشمالى لمدينة البصرة– ويجريان معًا ليكونا نهرًا واحدًا يصب في الخليج العربى عند مدينة الفاو، ويفصل بين العراق وإيران، ويبلغ طوله من مدينة "القرنة" جنوبى العراق حتى مصبه في الخليج ٢٠٤ كم، وعرضه في بعض الأماكن ١٠٠٠ متر تقريبًا، وعند القرنة يبلغ ٤٠٠ مترًا، ويتفاوت عمق منتصفه عند البصرة بين ١١، ١٥ متر، وهو صالح لسير البواخر الكبيرة وخاصة وقت المد إلي البصرة؛ ولذا أصبحت البصرة ميناء العراق الوحيد على الشط، ويجري شط العرب في أراض عراقية لمسافة ١٠٢ كم حتى ميناء البصرة(١).

وقد استطاعت إيران أن تحصل على مكاسب عديدة فى شط العرب، منها(٢):-

١-الضفة الشرقية اليسرى من شط العرب والتى تعرف بـ "عربستان(٣)"، حيث

(١) جاسم محمد الخلف: محاضرات فى جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية، ط٢، مطبعة لجنة البيان العربى، القاهرة، ١٩٦١م، ص ص ١٨٣-١٨٤؛ محسن عبد الصاحب المظفر: الحدود فى شط العرب، دراسة فى الجغرافية السياسية، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٢م، ص ٥٤.

(٢) خالد يحيى العزى: مشكلة شط العرب فى ظل المعاهدات والقانون، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد ١٩٨٠م، ص ص ١٢٠-١٢٦ .

(٣) تقع عربستان إلى الجنوب الشرقى من العراق بين خطى عرض ٣٠، ٣٤ شمالاً، وخط طول ٤٦، ٥١ شرقًا، وتقدر مساحتها ١٣٩٠٠٠كم٢، ومن المدن الهامة بإقليم عربستان: الأحواز، الخفاجية، الفلاحية، ديزفول، شستر، ديزبول، خلف آباد، عبادان، المحمرة؛ **انظر** محمد أحمد عقلة: الحرب العراقية الإيرانية دراسة فى الجغرافية السياسية، الناشر المؤلف، ١٩٨٨م، ص ١١٥-١١٧

نالتها بموجب معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧م[١] فى العهد العثمانى.

٢-جزء من المياه الوطنية العراقية فى شط العرب بطول (٧,٢٥كم)، وبعرض خط وسط مجرى الماء، أمام مدينة المحمرة، حيث نالته إيران بموجب محاضر لجنة تحديد الحدود لعام ١٩١٤م[٢].

---

(١) عقدت هذه المعاهدة بين الدولة القاجارية في إيران والدولة العثمانية وبمشاركة من الإنجليز والروس، بعد سلسلة من الحوادث الحدودية، وقد تضمنت هذة المعاهدة نقاط في غاية الأهمية، فمن جهه سجلت المعاهدة تنازل إيران عن ادعاءاتها في مدينة السليمانية وما جاورها، وتعهدها بعدم التدخل في الشئون الداخـــلية لهذة المنطقة وعدم القيام بأي عمل من شأنه المساس بسيادة الدولة العثمانية فيها، ومن جهة أخرى نصت المعاهدة على تنازل الدولة العثمانية من جانبها عن مدينة المحمرة (خرمشهر) وجزيرة خضر (عبادان) ومرسى المحمرة وميناءها وجميع الاراضي الواقعة على الضفة الشرقية من شط العرب التي تسيطر عليها العشائر الخاضعة لإيران، وبقدر ما يخص الأمر منطقة شط العرب اتفق الطرفان على أن يسير خط الحدود مع الضفة الشرقية للنهر حتى البحر، وعلى أن يكون الشط بأكمله تابعًا للدولة العثمانية، دون أن ينقص ذلك من حق السفن الإيرانية في الملاحة بحرية كاملة في مياه الشط من نقطة معينة في الخليج العربي حتى نقطة اتصال البلدين البرية به . **انظر** جميل موسى النجار: معاهدة أرضروم الثانية بين الدولة العثمانية وإيران، دراسة لعلاقات الدولتين خلال حقبة تبلور المعاهدة ١٨٤٣-١٨٤٨م، مجلة جامعة كركوك، عدد٢، مجلد٦، ٢٠١١م، ص ص ١٧-١٩ .

(٢) استمرت القلاقل في المنطقة حتى نهاية القرن الـ ١٩، كنتيجة لاختلاف تفسير كل جانب لبنود معاهدة أرضروم الثانية، وضغطت بريطانيا وروسيا على حكومتى فارس والدولة العثمانية من أجل استقرار المنطقة لتأمين مصالحهما فيها، إذ كانت روسيا تبسط نفوذها على شمال فارس، بينما سيطرت بريطانيا على جنوبها الذى ظهر فيه النفط، وأمكن التوصل عام ١٩١٣م، إلى اتفاق جديد وقع في الأستانة، سمى ببروتوكول الأستانة لتحديد الحدود العثمانية الفارسية، تنازلت الدولة العثمانية في هذا البروتوكول عن جزء من إقليمها في شط العرب أمام مرسى وميناء خرمشهر -وهو الاسم الذى أطلقته إيران على مدينة المحمرة-، وقد تألفت لجنة رباعية مشتركة من مندوبين عن روسيا وبريطانيا والدولة العثمانية وإيران قامت بتثبيت الحدود على الطبيعة، وقد أكملت هذه اللجنة أعمالها في عام ١٩١٤م، ونظمت محاضر جلساتها وقراراتها والخرائط اللازمة وبناء الدعامات، وسميت هذه المحاضر (محاضر جلسات لجنة تحديد الحدود العثمانية ـ الفارسية لسنة ١٩١٤م) ؛ انظر سعدون حمادى: ملاحظات حول قضية الحرب مع إيران، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٢م، ص ص ٤٣-٤٤ .

٣-جزء آخر من المياه الوطنية العراقية فى شط العرب بطول (٧,٧٥ كم)، أمام مدينة "عبادان" حيث نالته إيران بموجب معاهدة الحدود بين البلدين لعام ١٩٣٧م[١].

٤- حصلت إيران على مكسب جديد حين أقرت معاهدة ١٩٣٧م، بأن شط العرب سيكون مفتوحًا لمرور السفن الحربية الإيرانية والسفن الأخرى غير التجارية والمستخدمة فى مصالح حكومية، حيث لم يكن للسفن الحربية الإيرانية الحق فى المرور بشط العرب من قبل، كما أقرت المعاهدة أن يتولى الجانبان إبرام اتفاقية خاصة بشأن تنظيم أمور الملاحة فى شط العرب، وأن الشط سيكون مفتوحًا لمرور السفن التجارية العائدة لجميع دول العالم على قدم المساواة[٢].

الأمر الذي جعل لإيران النفوذ والسيطرة علي معظم أجزاء الضفة الشرقية لشط العرب، حيث أصبح لها منطقة تتمتع بالسيادة الوطنية في شط العرب بطول أكثر من (١٤) كيلومتر، أمام مدينة "عبادان" و"المحمرة"، وقد أُعطيت إيران تلك المساحة أمام شط العرب كهدية بريطانية من أجل أن تستعمل لأغراض شركات النفط، وإعفائها من دفع الرسوم إلي العراق، مما أفسح المجال أمام إيران للمطالبة بالمشاركة فى إدارة أعمال الملاحة فى شط العرب، علمًا بأن ميناء البصرة العراقى كان صاحب المسئولية الكاملة في إدارة الأمور الملاحية

(١) تضمنت هذه المعاهدة ثلاثة اتفاقيات: الأول اتفاق حدود، والثانى معاهدة صداقة، والثالث لتسوية المنازعات، وقد اعترفت المعاهدة بحقوق العراق في مياه شط العرب، عدا المناطق المحددة من قبل أمام المحمرة وعبادان، وتنظيم حقوق الملاحة وأجورها من قبل العراق. انظر جابر إبراهيم الراوى: شط العرب في المنظور القانونى عبر التاريخ، دار الحرية، بغداد، ١٩٨١م، ص ص ٧٢-٧٥.

(٢) جعفر عباس حميدى: معاهدة ١٩٣٧م العراقية الإيرانية وموقف الرأى العام منها، مجلة دراسات الأجيال، العدد الثالث، السنة الخامسة، بغداد، ١٩٨٢م، ص ٢٢٩ .

في شط العرب[١].

لا شك أن قيام ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨م فى العراق، كان له أثر كبير علي العلاقات الايرانية العراقية، خاصة تداعيات تلك الثورة علي الداخل الإيراني، كذلك أسلوب المفاوضات والمباحثات الحدودية القائمة بين البلدين. حيث تقدمت إيران بطلب إلى العراق فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٨م، بعد الثورة بشهرين، بهدف تشكيل لجنة لعقد اتفاقية لتخطيط وترسيم الحدود، وتحسين الملاحة فى شط العرب، ولكن العراق تأخر فى الرد بسبب ظروفه السياسية الداخلية، لذلك عادت إيران وتقدمت بمذكرة أخرى إلى العراق وطالبت فيها بالإسراع بتشكيل اللجنة قبل حلول نوفمبر ١٩٥٨م، وإلا فإنها ستتخذ جميع الخطوات التى تراها ضرورية لتأمين مصالحها الحيوية[٢].

فى مؤتمر صحفى عقد فى طهران يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٥٨م، بدأت إيران تثير المشاكل أمام حكومة الثورة فى العراق، من خلال تصريح الشاه "محمد رضا بهلوى" بأن معاهدة ١٩٣٧م غير محتملة، ولا سابقة لها فى التاريخ، وأعلن عن رغبته في إلغائها[٣].

بدأت إيران في شن حملة دبلوماسية وإعلامية ضد العراق، كما وضعت السلطات الإيرانية مدفعيتها ودباباتها فى مواقع حصينة على ضفة النهر شمال وجنوب عبادان، وقدرت القوات العسكرية الإيرانية فى ميناء المحمرة بثلاث فرق عسكرية، فضلا عن الإعلان بوضع القوات الإيرانية في أهبة الاستعداد العسكري، حيث قامت بإرسال قواتها الجوية وتعزيز مواقعها العسكرية فى

(١) مصطفى عبد القادر النجار: العراق فى مواجهة التحديات، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٨م، ص ٣١٤.

(٢) مصطفى عبد القادر النجار: التاريخ السياسى لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربى فى شط العرب دراسة وثائقية، مطبعة الموانى العراقية، البصرة، ١٩٧٤م، ص ٣١٠ .

(٣) عبد الكريم العلوجى: إيران والعراق صراع حدود أم وجود، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ٨٣.

منطقة عبادان، ووضع جميع قواتها المسلحة تحت الإنذار وإرسالها أسرابًا جوية من طائراتها المقاتلة إلى قاعدة "دزخول" الجوية والقريبة من الحدود العراقية، وبدا أن إيران تريد أن تفرض شروطها فى شط العرب بالقوة بعيدًا عن القوانين الدولية والمباحثات السياسية ، والمفاوضات الثنائية(١).

فى المقابل، أعلن وزير خارجية العراق ان بغداد تبذل جهودا مضنية لحل النزاع مع إيران بالوسائل السلمية، وأنه حال تعثر الأمور ستلجأ بغداد بعرض الأمر على الأمم المتحدة، مع الأخذ فى الإعتبار أن العراق ينظر بجدية لتحسين علاقته مع جيرانه، والعمل على ذلك في سياق المنافع المتبادلة والروابط التاريخية(٢).

لم تستجب إيران لرغبة العراق المعلنة لتحسين علاقاته معها، وحل المشاكل الحدودية بينهما بالطرق السلمية، واستمرت فى خرق نصوص المعاهدات المعقودة بين البلدين، والاعتداء على حقوق السيادة العراقية، ولعل قضية رفع العلم الإيرانى، واستخدام ميناء خسروآباد من أبرز الأمثلة على تلك الاعتداءات الإيرانية .

- الخلاف بشأن رفع العلم

في أكتوبر ١٩٥٩م، تلقى مدير ميناء "خرمشهر" الإيرانى تعليمات من رئيس الوزراء الإيراني مفادها رفع العلم الإيراني على جميع السفن التجارية المتجهة إلى "عبادان" أو "خرمشهر" عند دخولها مياه شط العرب (أي أثناء مرورها بالمياه الإقليمية العراقية)؛ وسوف يتم وضع السفن التي لم تمتثل إلى ذلك على القوائم السوداء، وإذا رفض المرشد العراقي السماح برفع العلم الإيراني، يمكن للسفينة أخذ المرشد الإيراني وتمضي قدمًا رافعة العلم الإيراني، وسوف

(١) عبد الكريم العلوجى: إيران والعراق صراع حدود أم وجود، سبق ذكره، ص ٨٣.

(٢) مصطفى عبد القادر النجار: التاريخ السياسى لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربى، سبق ذكره، ص ٨٣ .

يتم توفير الحماية البحرية الإيرانية إذا دعت الحاجة إلى ذلك[١].

وقد تم وضع العديد من السفن على القوائم السوداء بما في ذلك بعض السفن الإنجليزية بسبب انتهاك اللوائح الإيرانية مما دفع بالسفارة البريطانية إلى أن تقدم إلى الحكومة الإيرانية احتجاجًا بشأن التأثير السيء الذي قد يمثله هذا الإجراء الإيراني على النقل البحري البريطاني، وفي مقابل ذلك ادعت الحكومة الإيرانية أن مطالبها برفع العلم يمثل ممارسة كانت معتادة فيما قبل ثورة ١٩٥٨م[٢].

- النزاع على استخدام ميناء خسروآباد

كانت شركة النفط الأنجلو-فارسية قد أقامت فى عام ١٩٣٧م، ميناءً فى خسرو آباد -على بُعد حوالي ١٥ ميل من جنوب مدينة "عبادان" على الضفة الإيرانية للشط-، وقد استعمل هذا الميناء فى تصدير البترول حتى عام ١٩٥١م، وفى مطلع عام ١٩٥٩م، صممت شركة "إيران بان أميركان" بعد الحصول على موافقة الجهات الرسمية الإيرانية على استخدام هذا الميناء كمحطة لأعمالها التنقيبية عن النفط فى البحر، وفى السابع من مايو ١٩٥٩م، أبلغت إيران العراق عن قرارها باعتبار خسرو آباد ميناءً تابعًا للمحمرة، وطالبت باعتراف العراق بهذا الميناء[٣].

إلا أن العراق رفض الاعتراف بهذا الميناء وتعلل بأن هذا الميناء لا يصلح من الناحية الفنية أن يكون ميناءً بحريًا، بالإضافة إلى أن هذا الأمر مخالف لاتفاقية عام ١٩٣٧م، وأنه بموجب هذه الاتفاقية فإن المياه الإقليمية العراقية فى شط العرب تمتد بصورة عامة حتى المياه المنخفضة للساحل الإيرانى باستثناء منطقتين أمام المحمرة وعبادان، ولذلك فإن خط الحدود العراقى فى

(1) F.O. [371/141042], No. 1685, Telegram from British Embassy, Tehren to Foreign Office, October 15, 1959 .
(2) Ibid .
(٣) عبد الكريم العلوجى: إيران والعراق صراع حدود أم وجود، سبق ذكره، ص ٨٤ .

منطقة خسرو آباد يشمل جميع خط المياه المنخفضة على الضفة الإيرانية، لأن مياه النهر أرض عراقية وتحت السيادة العراقية وقيام إيران ببناء ميناء هناك يُعد مخالفًا للقانون وللمعاهدة المعقودة بين الطرفين، ما دامت مياه ذلك الميناء تقع تحت السيطرة العراقية(١).

فى المقابل ادعت إيران أن محاولات العراق منعها من إنشاء ميناء "خسرو آباد" إنما كان هدفه ازدهار ميناء البصرة من جهة، والحد من حقوق إيران في موانى أخرى في شط العرب من جهة أخرى(٢).

هذا في الوقت الذي، قامت السفن الأمريكية باستخدام ميناء "خسروآباد" بالتنسيق مع البحرية الايرانية، دون إخطار ميناء البصرة ، الأمر الذي جعل بغداد ترسل إلى إيران مذكرة احتجاج ضد هذا الانتهاك لقوانين الملاحة بميناء البصرة، فيما كان رد طهران برسالة مهينة تهدد باتخاذ "إجراء قوي" إذا أصر العراقيون على موقفهم(٣). في المقابل أعلنت بغداد أنه في حالة عدم تسوية مشكلة الحدود مع إيران، فإن العراق سوف يقوم باستعادة "٧" كم من واجهة النهر المقابل لـ "عبادان"، والتي قد تم التنازل عنها عام ١٩٣٧م(٤).

وفي ضوء ذلك أصبحت وجهة النظر الإيرانية أنها لا تسعى فقط لتسوية الوضع في شط العرب، ولكن أصبحت القضية أيضًا أكثر إلحاحًا من خلال تطورين حديثين نسبيًا، وهما: وصول الفنيين الروس لتشغيل ميناء البصرة، وأن هناك خطر متزايد على شط العرب حال وقوعه في أيد معادية أو

(١) مصطفى عبد القادر النجار: التاريخ السياسى لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربى فى شط العرب، سبق ذكره، ص ٣١١ .

(2) F.O. [371/141042], No. 1685, Telegram from Foreign Office To Tehren, June 15, 1959 .

(3) F.O. [371/140932], No. 507, Telegram from Baghdad, to Foreign Office, October 8, 1959 .

(٤) مصطفى عبد القادر النجار: التاريخ السياسى لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربى، سبق ذكره، ص ٨٣ .

الشيوعيين[١].

- مطالبة إيران بحدود خط الثالوج[٢]

بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٥٩م طلبت إيران من بريطانيا مساندتها ودعمها بشأن طلبها بوجوب تطابق خط الحدود بينها وبين العراق مع خط الثالوج النهري، والمستندة من ناحية إلى مبادئ العدالة، ومن ناحية أخرى إلى مبادئ القانون الدولي، كما كان هناك مطالب إيرانية أخرى بشأن أن إيران لديها حيثيات لإلغاء معاهدة ١٩٣٧م على أساس أن العراق لم يفِ بالتزاماته بموجب هذه المعاهدة[٣].

وبعد دراسة هذه المشكلة من جانب المستشارين القانونيين لوزارة الخارجية البريطانية تبيّن للحكومة البريطانية أن الحُجة القانونية الإيرانية لحدود خط الثالوج ضعيفة، وأن إلغاء معاهدة ١٩٣٧م لن يكون له ما يبرره وليس في

(1) F.O. [371/141096], No. 102, Telegram from British Embassy, Tehren to Foreign Office, February 23, 1960 .

(٢) إن رسم الحدود النهرية إما أن يكون في منتصف النهر، أو فيما يعرف حديثًا بنظرية الثالوج Thalweg ، أما بالنسبة للطريقة الأولى: وهى اتباع منتصف النهر، فتتم بواسطة قياس عرض النهر بين ضفتيه، ثم تقسم في الوسط، وهذه الطريقة تستخدم في العادة في الأنهار غير الملاحية، أما في حالة كون النهر ملاحيًا فتستخدم نظرية الثالوج في تحديد الحدود السياسية في النهر، أى وسط المجرى العميق الذى يصلح للملاحة باستمرار، وعليه فإن تقسيم النهر حسب نظرية الثالوج لا يقسم النهر إلى نصفين متساويين، بل إنه يترسم العمق الملاحى الصالح لسير السفن، وبذلك قد يقترب الحد السياسى من إحدى الضفتين، أو يبتعد تبعًا لعمق المياه أو ضحالتها، وعليه فإن اتباع الحد السياسى في النهر حسب نظرية الثالوج يضمن حقوقًا ملاحية متساوية للطرفين، لكنه يصعب فيه تحديد الحدود السياسية حيث يتغير المجرى ويتسع تبعًا لمجرى التيارات المائية، وكمية الترسيب في قاع النهر . **انظر:** محمد أحمد عقلة: الحرب العراقية الإيرانية دراسة في الجغرافية السياسية، سبق ذكره، ص ص ١٠٠-١٠١ .

(3) F.O. [371/141096], No. 158, Telegram from Tehren to Foreign Office to Tehren, December 23, 1959.

صالحها، وفي يناير ١٩٦٠م، وبناءً على ذلك تم إخبار السفير الإيراني في لندن أن الحكومة البريطانية تعتقد أن حرية الملاحة في شط العرب لابد وأن تكون محمية على نحو فعال، وأن الحكومة البريطانية تأمل في الوصول إلى تسوية عبر المفاوضات المباشرة بين الطرفين(١). الأمر يتضح من خلاله أن قضية شط العرب كانت احدي بؤر التوتر في مسيرة العلاقات الإيرانية العراقية، خاصة خلال فترة الثورة العراقية بقيادة العميد عبد الكريم قاسم.

(1) Ibid: No. 241, from Foreign Office to Tehren, January 10, 1960 .

الخاتمة

في ضوء دراسة البحث التي تعني بـ " طبيعة العلاقات الإيرانية العراقية خلال الفترة ١٩٥٨-١٩٦٣م". يمكن للباحث أن يلحظ من خلال البحث المنصرم الي:-

- أن العلاقات الإيرانية العراقية تتميز بخلفية تاريخية قديمة. قد اختلفت باختلاف واقع المراحل التاريخية المتعاقبة التي مرت بها هذه العلاقة، وأنها تميزت في العموم باستمرار اقترانها بخاصية الصراع بين الدولتين. خصوصًا منذ عام ١٩٥٨م محصلة لتأثير مجموعة متغيرات متفاعلة نبعت من معطيات الواقع العراقي، وكذلك الإيراني، فبسبب تفوق قدرة الفعل العراقية على مثيلتها الإيرانية، استمرت إيران "الشاه" في اقتناعها بأن العراق عائقًا أساسيًا أمام تحقيق مشروعها الإمبراطوري في عموم الخليج العربي، ومن هنا كان احتوائه وتحجيم تأثير دوره الإقليمي غاية أساسية، حاول شاه إيران جاهدًا وبكافة الوسائل من أجل تحقيقها.

- ظهر جليًا دور الأكراد في صياغة العلاقات الإيرانية العراقية. حيث انعكس دور الأكراد على الوضع السياسى السائد فى العراق بعد نجاح الثورة العراقية عام ١٩٥٨م، وقد تابعت الحكومة الإيرانية التطورات الجديدة، وسياسات النظام الوليد تجاه أكراد العراق، وراقبت مع أطراف أخرى خارجية أوضاع العراق بدقة، ولاحظت نهوض الحركة الوطنية والديمقراطية فى كردستان العراق، وكان ذلك مصدر قلق لها، وحاولت إحداث التوتر واستغلال التنوع العرقي في العراق، وذلك بدفع تيارات مغايرة بهدف إثارة الاضطرابات بين أبناء الشعب العراقي الواحد.

- تركزت ادعاءات إيران على شط العرب في خضم مسيرة العلاقات الإيرانية العراقية أن أغلب مياهه بأنها إيرانية، ولقد استطاعت إيران أن تحصل على مكاسب عديدة فيه على مر التاريخ، ويبدو أن إيران اعتبرتها حقًا طبيعيًا مشروعًا لها وصارت تطالب بالمزيد منه، ولكن إن كان التنازل الأول عن جزء

من شط العرب أمام المحمرة، قد اختلف بالتأكيد بعد قيام ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨م في العراق، حيث أصبح موقف العراق أكثر صلابة في مواجهة الأطماع الإيرانية .